الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج (دراسة تحليلية خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٨)

أ. إمحمد علي صالح أبو غالية*

أ.د. حسين الفحل**

* طالب دكتوراة/ قسم اقتصاد/ جامعة دمشق/ الجمهورية العربية السورية.

** رئيس قسم الاقتصاد/ جامعة دمشق/ الجمهورية العربية السورية.

ملخص:

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الدول النامية، فهويُعدُّ اقتصاداً صغير الحجم نسبياً، ويعتمد في دخله على مورد طبيعي ناضب (النفط الخام) . وعلى الرغم من أن خطط التنمية كانت تستهدف تحقيق معدلات نموعالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، بهدف إيجاد قاعدة إنتاجية تساعد على تنويع مصادر الدخل، والتخفيف التدريجي من الاعتماد على قطاع النفط، فإن هذا الهدف –على ما يبدو– ما زال بعيد المنال، فالاقتصاد ما زال يعتمد –وبشكل كلي– على قطاع النفط مصدراً رئيساً للدخل وللعملة الأجنبية.

يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة بين الصادرات النفطية، وبين معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها إن تركز الصادرات الليبية في النفط الخام أدى إلى زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، مما يزيد من درجة حساسية الاقتصاد للتأثر بالعوامل الخارجية التي تخرج عن سيطرة الاقتصاد الليبي.

Abstract:

The Libyan economy is characterized by most of the properties of the developing countries' economies. It is considered as a relatively small sized economy and its revenue depends on a naturally depleted resource (the crude oil) . Yet despite the fact that the development plans were aimed at achieving high growth rates in productive economic activities aiming at creating a production base that helps to diversify sources of revenue, and gradually ease the dependence on the oil sector, this goal seems to be still elusive, and the economy still depends entirely on the oil sector as a major source of income and foreign currency.

This research aims to determine the relationship between oil exports and the rate of the economy's openness with the outside world. The research reached a set of results. The most important of these results is that the concentration of the exports of Libya on crude oil had led to the increase of the openness of the Libyan economy to the outside world. This in turn increases the degree of vulnerability of the Libyan economy to the external factors which are certainly beyond the control of the Libyan economy.

مقدمة:

شهد الاقتصاد الليبي تغيرات جذرية مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، عندما اكتشف النفط فانتقلت ليبيا من أفقر دول العالم إلى دولة تمتلك موارد طبيعية بالشكل الذي يمكنها من توجيه عائداتها إلى برامج تنموية طموحة.

وعلى الرغم من أن الهدف العام لاستراتيجية التنمية في ليبيا كان مُنصباً على توجيه العائدات النفطية لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية، ولا سيما القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في محاولة لخلق بدائل لقطاع النفط باعتباره مورداً طبيعياً ناضباً، فإن الاقتصاد الليبي، على ما يبدو، لم يستطع التحرر من سيطرة قطاع النفط الذي ما زال يسيطر على جل النشاط الاقتصادي في ليبيا.

سنحاول في هذا البحث التركيز على الآثار السلبية الناجمة عن الاعتماد على قطاع النفط، والتي أدت إلى زيادة حساسية الاقتصاد الليبي للتأثر بالعوامل الخارجية.

منهجية البحث:

مشكلة البحث:

على الرغم من زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في ليبيا، ومحاولات تنويع هيكل الصادرات الليبية، فإنه من الملاحظ أن الاقتصاد الليبي ما زال يعتمد– وبشكل أساسي– على تصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام. ولا شك في أن سلعة كالنفط الخام هي سلعة عالمية، ظروف العرض منها والطلب عليها يرتبطان بعوامل خارجية قد تخرج عن سيطرة الاقتصاد الليبي، وطالما أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط وعائداته، فهذا يجعله عرضة للتأثر بالتقلبات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، مما يؤدي في النهاية إلى الإخلال بخططه وبرامجه التنموية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط الخام في زيادة معدلات الانفتاح على الخارج.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال التأكيد على خطورة اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط، وأثر ذلك على عرقلة الجهود التنموية، وكذلك تسليط الضوء على أهمية القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في تنويع هيكل الصادرات الليبية.

منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بعض المؤشرات المستخدمة في قياس معدلات الانفتاح الاقتصادي على الخارج، وأثر ذلك على الاقتصاد الليبي.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات قطاع النفط وعائداته سيجعله أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية التي تخرج عن سيطرة الاقتصاد الليبي، التي قد تؤدي إلى عرقلة الجهود التنموية.

الدراسات السابقة:

١. **دراسة الدكتور محمد عبد الجليل أبوسنينة**، بعنوان الصادرات الصناعية الليبية– الواقع والإمكانيات المتاحة، والعوامل المحددة لتنميتها وتنويعها (١٩٧٠ – ١٩٨٩) ، **وقد ركزت هذه الدراسة على العديد من المحاور كان أبرزها**:

- الخصائص الصناعية لنمط التصنيع في ليبيا.
- خصائص الصادرات الصناعية الليبية.
- العوامل المحددة لتنويع الصادرات الصناعية في ليبيا.

وتمثلت أبرز نتائج هذه الدراسة فيما يأتي:

- لا تشكل الصادرات الصناعية أهمية تذكر من إجمالي الصادرات الليبية.
- إن تطور الصادرات الصناعية وتنويعها يرتبط بما يطرأ من تغيرات على السياسات الصناعية المتبعة.

٢. **دراسة الدكتور عبد الله إمحمد شامية**، بعنوان الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، دراسة نظرية تطبيقية (١٩٨٠ – ١٩٩٠) ، **وقد ركزت هذه الدراسة على ما يأتي**:

- العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- تحليل واقع الصادرات الليبية وتركيبها السلعي خلال عام ١٩٩٠.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج كان أهمها سيطرة الصادرات النفطية على ما نسبته ٩٧٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما لم تتجاوز الصادرات غير النفطية ٣٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها.

٣. **دراسة الدكتور عبد الله إمحمد شامية**، بعنوان الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، يناير ٢٠٠٧. وكان أحد محاور هذه الدراسة تتعلق بدراسة معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج. وأوضحت هذه الدراسة أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي تراوحت بين ٣٨٪ و٧٠٪ في الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) ، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الاعتماد على الخارج، حيث تستورد ليبيا أكثر من ٧٠٪ من احتياجاتها من الخارج، وتعتمد على صادرات النفط الخام مصدراً أساسياً للعملات الأجنبية.

٤. **دراسة حليمة خميس الوداني**، بعنوان آثار انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الإنتاج السلعي، ٢٠٠٧. وقد ركزت هذه الدراسة على آثار منظمة التجارة العالمية على قطاع النفط والغاز، وقطاع الصناعات البتروكيماوية، وقطاع الزراعة. **وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها**:

- إن استفادة ليبيا من النظام الجديد للتجارة ستعتمد بالدرجة الأولى على ما تحققه من نتائج في مجال الإصلاح الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بتنويع هيكل الصادرات الليبية والتخفيف التدريجي من الاعتماد على النفط. كما أن إحراز درجة كبيرة من التعاون الاقتصادي العربي والإفريقي المشترك يمكن أن يعزز هذا الاتجاه .

ج. دراسة الدكتور علي رمضان الماقوري، بعنوان الصادرات الليبية الواقع وسبل التطوير. وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل واقع الصادرات الليبية ودورها في تحقيق التنمية في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٢) . **وكان أبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي**:

- التركز السلعي للصادرات الليبية في قطاع النفط.
- التركز الجغرافي في أسواق الصادرات الليبية لصالح دول الاتحاد الأوروبي.
- إن تذبذب عوائد الصادرات النفطية يؤثر سلباً على المقدرة الاستيرادية.

تقسيمات البحث:

قسم هذا البحث إلى أربعة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: السياسات التصنيعية ذات العلاقة بقطاع التجارة الخارجية في ليبيا.
- المبحث الثاني: دور قطاع النفط في إجمالي الصادرات الليبية.
- المبحث الثالث: علاقة الواردات السلعية بالطلب المحلي.
- المبحث الرابع: دراسة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.

النتائج والتوصيات:

المراجع:

- **المبحث الأول: السياسات التصنيعية ذات العلاقة بقطاع التجارة الخارجية في ليبيا.**

تؤدي السياسات التصنيعية دوراً فعّالاً في التأثير على التجارة الخارجية، حيث تواجه الدول الساعية إلى التقدم مشكلات خارجية قوية تضعف من قدرتها على الدفع المستمر لعملية التنمية إلى الأمام. وتنشأ هذه المشكلات من العلاقات الدولية غير المتكافئة، لذلك تسعى كل دولة إلى تقويم سياساتها الإنمائية على أسس ومبادئ وأهداف تحقق طموحاتها. فقد تتبنى سياسة تصنيعية محورها تنميـــة الصادرات والارتباط بالسوق الدولية، أو قد تتجه إلى الداخل من خلال إنتاج بدائل للواردات، أو قد تجمع بين الإثنين.

في هذا الصدد، نلاحظ أن استراتيجية التحول الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا تبنَّت في مجال التجارة الخارجية سياستيْ الإحلال محـل الواردات، وتشجيع الصادرات فـي آن واحد [١] ، ذلك أن جميع خطط التنمية استهدفت تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الصادرات وتنويعها، وفي الوقت نفسه الحد من الواردات، وتشجيع المنتجات المحلية وحمايتها.

ومع ذلك يبدوواضحاً من أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بأن استراتيجية التصنيع في ليبيا كانت ترتكز بشكل أساسي على انتهاج سياسة إحلال الواردات، خاصة خلال بداية مرحلة التصنيع في فترة السبعينيات من القـرن الماضي، حيث صاحبَ الاهتمام المتزايد بقطاع الزراعة قيام صناعات استهلاكية تستخدم الفائض

من الاستهلاك المباشر من منتجات القطاع الزراعي كمواد خام، ثم بُدءَ بعد ذلك بإقامة الصناعات اللازمة لتوفير بعض مستلزمات قطاع الزراعة من الأسمدة والآلات الزراعية وغيرها، ومن ثم قيام صناعة استهلاكية عديدة لتحل منتجاتها محل الواردات بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي. ثم بدا واضحاً، خاصة خلال تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (٢) التركيز على الصناعات الأساسية التي يملك فيها الاقتصاد الليبي ميزة نسبية في إنتاجها كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية التي يمكن أن يوجه الفائض من إنتاجها للتصدير في ظل محدودية السوق المحلي.

وعلى هذا الأساس، نجد أن استراتيجية التصنيع في ليبيا كانت تجمع بين سياستيْ إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، وإن كانت تميل بشكل واضح نحوإحلال الواردات. حتى الصناعات التي أشارت خطط التحول بأنها صناعات موجهة نحوالتصدير، لم تحتل دورها بعد كصناعات تصديرية.

وعلى الرغم من أن نتائج بعض الدراسات (٣) تشير إلى أن سياسة إحلال الواردات قد نجحت إلى حد ما في إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، **فإن هناك جملة من النقاط يجب الوقوف عندها بالنسبة لتقويم كلا السياستين**:

- **أولاً**: إن استراتيجية التصنيع في ليبيا اعتمدت على القطاع العام من حيث التنفيذ والتمويل، حيث استأثر القطاع العام بنحو ٩٨٪ (٤) من حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة خلال خطة التحول (١٩٧٦ – ١٩٨٠) ، إلا أن انخفاض إيرادات النفط خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي أدى إلى إلغاء كثير من المشاريع في خطة التحول (١٩٨١ – ١٩٨٥) ، وما بعدها (٥) ، مما استوجب إعادة النظر في بعض المشاريع العامة والاتجاه نحو تمليكها للمنتجين فيها.

- **ثانياً**: كان من أهم أهداف خطط التحول عدم الاعتماد على قطاع النفط في الصادرات، وفي تمويل خطط التنمية، وبالتالي فإن القدرة الإستيرادية للاقتصاد الليبي، وقدرته على التكوين الرأسمالي، تستدعي البحث عن مصادر أخرى لزيادة عائداتها من الصادرات، أي عدم الاعتماد على تصدير النفط الخام فقط، بل يجب تنويع هذه القاعدة لتشتمل على عدد من السلع، لذلك كان التركيز منصباً على الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية (التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية) ، وهو أحد الطرق لتنويع هيكل الصادرات الليبية. ومع ذلك، ما زالت هذه الصناعات قاصرة حتى الآن عن تحقيق هذا الهدف، ولم تستطعْ أن تغير من مركز قطاع النفط الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من مجمل الصادرات الليبية كما سيتضح لاحقاً.

- **ثالثاً**: غالباً ما يشار إلى أن صناعة إحلال الواردات يمكن أن تتحول بمرور الزمن وبعد تغطية الطلب المحلي إلى صناعات تصديرية تنفذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية. إلا أنـــه ووفقاً للتجربة الليبية، لا يمكن اعتبار استراتيجية تشجيع الصادرات مرحلة تالية لاستراتيجية إحلال الواردات. فعلى الرغم من أن المنتجات المحلية حققت قدراً من الإحلال، فما زال اللجوء للاستيراد يُمارس بشكل كبير، لتلبية النقص في العرض المحلي، وهذا ما سنُوضحه في الفقرات الآتية.

♦ **المبحث الثاني- دور قطاع النفط في إجمالي الصادرات الليبية:**

كان لاكتشاف النفط في ليبيا في فترة الستينيات أثر مباشر في تخصص الاقتصاد الليبي في إنتاج سلعة أولية واحدة وتصديرها وهي النفط الخام، مما أدى بالتالي إلى سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي وعلى هيكل الصادرات الليبية. كما اعتمدت البرامج التنموية تبعاً لذلك بصفة مباشرة على التجارة الخارجية، إذ اعتمدت الخطط التنموية على عائدات النفط التي وُجهت إلى الاستثمار، وذلك في محاولة لتحقيق تنمية تشمل كل القطاعات الاقتصادية، إذ إن النفط يساهم بما نسبته ٨٠٪ [٦] كمصدر لتمويل الميزانية العامة، مما يعكس أهمية النفط في الاقتصاد الليبي.

وعلى الرغم من أن الهدف من الاستراتيجية العامة للتنمية كان منصباً على استخدام العائدات النفطية من أجل إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبـــــي، وتنويع مصادر دخله، والتقليل تدريجياً من الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره، فإن قطاع النفط ما زال يسيطر على جل النشاط الاقتصادي في ليبيا، وما زال يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الليبية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال استعراض البيانات الواردة بالجـدول (١) الآتي:

الجدول (١)

مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الليبية

خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨) القيمة مليون دينار

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات
١٩٩٥	٣٢٢٢,١	٢٩٦٦,٠	٪٩٢,١	٢٥٦,١	٪٧,٩
١٩٩٦	٣٥٧٨,٨	٣٤٣٣,٣	٪٩٥,٩	١٤٥,٥	٪٤,١
١٩٩٧	٣٤٥٥,٦	٣٢٧٥,٢	٪٩٤,٨	١٨٠,٤	٪٥,٢
١٩٩٨	٢٣٧٤,١	٢١٩٨,٧	٪٩٢,٦	١٧٥,٤	٪٧,٤
١٩٩٩	٣٦٨٢,٢	٣٤٨٨,٩	٪٩٤,٨	١٩٣,٣	٪٥,٢

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات
٢٠٠٠	٥٢٢١,٥	٤٩٩٢,٢	٪٩٥,٦	٢٢٩,٣	٪٤,٤
٢٠٠١	٥٣٩٣,٩	٥١٤٢,٢	٪٩٥,٣	٢٥١,٧	٪٤,٧
٢٠٠٢	١٠١٧٧,٠	٩٨٢٤,٠	٪٩٦,٥	٣٥٣,٠	٪٣,٥
٢٠٠٣	١٤٨٠٦,٦	١٤٠٤٧,٤	٪٩٤,٩	٧٥٩,٢	٪٥,١
٢٠٠٤	٢٠٨٤٨,٣	٢٠٠٨٥,٦	٪٩٦,٣	٧٦٢,٧	٪٣,٧
٢٠٠٥	٣١١٤٨,٠	٣٠٣١٢,٢	٪٩٧,٣	٨٣٥,٨	٪٢,٧
٢٠٠٦	٣٦٣٣٦,٣	٣٤٨٩١,٢	٪٩٦,٠	١٤٤٥,١	٪٤,٠
٢٠٠٧	٤٠٩٧٢,١	٣٩٥٨٩,١	٪٩٦,٦	١٣٨٣,٠	٪٣,٤
٢٠٠٨	٥٤٧٣٢,٤	٥٢٧٦٢,٠	٪٩٦,٤	١٩٧٠,٤	٪٤,٦
المتوسط العام			٪٩٥,٤		٪٤,٦

المصدر:

- أمانة التخطيط، وكذلك الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.
- مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، إصدارات متعددة.
- النسب المئوية تم احتسابها.

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول (١) الذي يبين مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨)، نلاحظ أن الصادرات النفطية تسيطر بشكل واضح على إجمالي الصادرات الليبية، حيث لم تنخفض نسبة مساهمتها عن ٩٢٪ طوال فترة الدراسة، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٩٢,١٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩٤,٨٪ عام ١٩٩٩. كما شهدت مساهمة قطاع النفط في إجمال الصادرات الليبية ارتفاعاً ملحوظاً من حيث القيمة والنسبة خلال الألفية الثالثة بسبب الإرتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من ٢٩٦٦,٠ مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى ٤٩٩٢,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٠، ثم إلى حوالي ٥٢٧٦٢,٠ مليون دينار عام ٢٠٠٨. وهذا يعني أن صادرات عام ٢٠٠٨ تعادل حوالي ١٨ مرة صادرات عام ١٩٩٥، وأكثر من ١٠,٥ مرة صادرات عام ٢٠٠٠. وبلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في إجمالي الصادرات الليبية حوالي ٩٦,٤٪ عام ٢٠٠٨، كما بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨) ٩٥,٤٪، وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس فشل خطط التنمية المتمثلة في تنويع هيكل الصادرات الليبية وتدني مساهمة القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الإنتاجية (القطاع

الزراعي والقطاع الصناعي) في إجمالي الصادرات الليبية التي بلغ متوسط مساهمتها في إجمالي الصادرات الليبية ٤,٦٪ خلال الفترة نفسها، وهذا بطبيعة الحال يجعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية الخارجية الناتجة عن تقلبات الأسعار العالمية للنفط مثلما حصل خلال تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١ – ١٩٨٥) ، حيث أُلغي كثير من مشاريع هذه الخطة، وتأجل تنفيذ بعضها الآخر عندما انخفضت أسعار النفط بشكل كبير. وتزداد خطورة هذا الأمر إذا علمنا بأن قطاع النفط يساهم بالنسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في تكوين الناتج من ٢٨,١٪ عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٩,٩٪ عام ٢٠٠٨ [٧] .

- **المبحث الثالث– علاقة الواردات السلعية بالطلب المحلي:**

تبين من خلال المبحث السابق، أن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط في تمويل أغلب نفقاته التنموية. كما أن القطاع المذكور يساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات الليبية، وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

إلى جانب ذلك، يساهم هذا القطاع في تمويل أغلب الواردات، وهذا يعد مؤشراً على درجة تأثر الاقتصاد الوطني بالخارج، ذلك لأن دراسة نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي من السلع تحدد مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على الخارج، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن الاقتصاد المحلي يعتمد بشكل أكبر على الواردات في سد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي على مختلف السلع.

وطبقاً لما تشير إليه بيانات التجارة الخارجية والإنتاج المحلي التي يبينها الجدول (٢) ، يتضح أن الواردات تساهم بنسبة كبيرة في تغطية الطلب المحلي، حيث اقتربت نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي من النصف إبتداءاً من منتصف التسعينات وحتى نهاية عقد التسعينيات، مع العلم بأن هذه الفترة تميزت باتباع سياسات كمية بهدف الحد من الواردات إضافة إلى سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي، وتحديد موازنة للنقد الأجنبي، تحسباً للتقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للنفط. وبشكل عام، نجد أن نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي بلغت خلال هذه الفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٩) كمتوسط عام حوالي ٤٧,٦٪.

أما الألفية الثالثة، فقد تميزت بارتفاع هذه النسبة لتتجاوز النصف، وبلغت أعلى نسبة لها ٧٦٪ عام ٢٠٠٤ مقابل انخفاض نسبة الإنتاج المحلي إلى ٢٤٪ فقط. وبلغ متوسط عام الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) حوالي ٦٠٪، بينما بلغ متوسط عام فترة الدراسة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨) ٥٥٪.

ويعود السبب في انخفاض مساهمة الإنتاج المحلي بعد عام ٢٠٠٠ لعدة أسباب، أهمها الانفتاح الكبير للسوق المحلي على الواردات من الأسواق الخارجية، والانخفاض الكبير في الإنتاج الصناعي [٨]، إضافة إلى تخفيض سعر الصرف بدايةً من العام ٢٠٠٢، وتوحيده في عام ٢٠٠٣ [٩]. ولا شك في أن ارتفاع نسبة مساهمة الواردات السلعية في تغطية الطلب المحلي تعطي مؤشراً لدرجة انفتاح الاقتصاد الليبي وتأثره بالعالم الخارجي.

الجدول (٢)

مساهمة الواردات السلعية في إجمالي الطلب المحلي خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨)

البيان	القيمة بالمليون دينار														المتوسط العام
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
الناتج الزراعي	٩٣٣,٤	١٠٧٤,٥	١٢٦٧,٠	١٣٩٤,٣	١٤٤٩,٩	١٤٣٧,٧	١٣٩٢,٠	١٣٤٨,٨	١٣٧٥,٨	١٤٣٩,٣	١٥٥٤,٥	١٦٠٣,٣	١٨٥٩,٠	١٩٧٢,٠	
الناتج الصناعي	٧٤٣,١	٧٠٢,٩	٨١٨,٦	٧٧٩,٣	٨٦٣,١	٨٨٩,٧	٣٠٦,٧	٨١٣,١	٧٦٤,٧	٧٦١,١	٧٩٩,٠	٣٦٠٦,٩	٤٠٣٢,١	٤٧٤٦,٦	
ناتج التعدين والمحاجر	١٣٢,٩	١٨٧,٥	١٩٦,٩	١٩٨,٢	٢٢٣,٣	٢٩٣,٩	٨٧٧,٨	٣٨٧,١	٣٦٠,٢	٤١١,٠	٤٩٥,٥	٢٧٠٩,١	٢٨٧٠,٥	٣٤٤٠,٩	
إجمالي الناتج السلعي	١٨٠٩,٤	١٩٦٤,٩	٢٢٨٢,٥	٢٣٧١,٨	٢٥٣٦,٣	٢٦٢١,٣	٢٥٧٦,٥	٢٥٤٩,٠	٢٥٠٠,٧	٢٦١١,٤	٢٨٤٩,٠	٧٩١٩,٣	٨٧٦١,٥	١٠١٥٩,٥	
الواردات السلعية	١٧٢٨,٥	١٩١٤,٨	٢١٣٨,٦	٢٢٠٣,٨	١٩٢٨,٦	١٩١١,٤	٢٦٦٠,٤	٥٥٨٥,٧	٥٥٩٧,٨	٨٢٥٥,٢	٧٩٥٣,٥	٧٩٣٤,٧	٨٥٠١,٤	١١١٩٥,٢	
الطلب المحلي الإجمالي	٣٥٣٧,٩	٣٨٧٩,٧	٤٤٢١,١	٤٥٧٥,٦	٤٤٦٤,٩	٤٥٣٢,٧	٥٢٣٦,٩	٨١٣٤,٧	٨٠٩٨,٥	١٠٨٦٦,٦	١٠٨٠٢,٥	١٥٨٥٤,٠	١٧٢٦٢,٩	٢١٣٥٤,٧	
مساهمة الواردات في الطلب المحلي	٪٤٨,٩	٪٤٩,٤	٪٤٨,٤	٪٤٨,٢	٪٤٣,٢	٪٤٢,٢	٪٥٠,٨	٪٦٨,٧	٪٦٩,١	٪٧٦	٪٧٣,٦	٪٥٠	٪٤٩,٢	٪٥٢,٤	٪٥٥

البيان	القيمة بالمليون دينار														المتوسط العام
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
مساهمة الناتج السلعي في الطلب المحلي	٥١,١٪	٥٠,٦٪	٥١,٦٪	٥١,٨٪	٥٦,٨٪	٥٧,٨	٤٩,٢٪	٣١,٣٪	٣٠,٩٪	٣٤٪	٣٦,٤٪	٥٠٪	٥٠,٨٪	٤٧,٦٪	٤٥٪
المجموع (٪)	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الكلي لخطة التنمية، يناير ٢٠٠٦.
- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية (١٩٦٢ – ٢٠٠٠) ، ٢٠٠١.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٩، الربع الثالث ٢٠٠٩.
- تم إحتساب النسب المئوية بمعرفة الباحث.

♦ المبحث الرابع- دراسة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج:

يُعدُّ الاقتصاد الليبي من الاقتصادات المنفتحة (المنكشفة) [(١٠)] على الخارج وبمعدلات عالية، إذ تسيطر الصادرات النفطية على أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الصادرات الليبية. فالاقتصاد الليبي يُعدُّ من الاقتصادات التي تتميز بالتركز في الصادرات (النفط الخام) ، وبالتالي فهو أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وهذا الأمر ينسحب على معظم الاقتصادات التي تعتمد على تصدير السلع الأولية.

والواقع أن هناك عوامل عديدة جعلت الاقتصاد الليبي يعتمد على السوق العالمية لتصريف فائض إنتاجه من النفط الخام والغاز الطبيعي. أول هذه العوامل، ضيق السوق المحلي، وعدم قدرته على استيعاب كل ما يُنتج من النفط الخام. وثانيها حاجة الصناعة النفطية إلى درجة عالية من التقنية، فهي من الصناعات المعقدة وذات الكثافة الرأسمالية. وثالث هذه العوامل، اعتماد البرامج التنموية في ليبيا بصفة أساسية على العائدات النفطية. ولقد كان لهذه العوامل أثر مزدوج تمثل في زيادة كمية الصادرات السلعية وقيمتها من جهة، وزيادة كمية الواردات السلعية والخدمية وقيمتها، خاصة من السلع الوسطية، والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

وقد أدى كل ذلك إلى زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، **والتي يمكن قياسها بمؤشرات عدة أهمها:**

- **أولاً- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (مُعامل التجارة الخارجية) :**

من أهم المؤشرات التي تقيس مدى انفتاح الاقتصاد على الخارج هونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. فكلما ارتفعت هذه النسبة، كلَّما دل ذلك على زيادة درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج. ويرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد يُعدُّ منفتحاً على الخارج إذا بلغت هذه النسبة ٤٠٪ أو أكثر (١١) . وعليه يمكن القول بأنه كلما ارتفع معدل الانفتاح على الخارج، كلَّما زاد أثر العوامل والمتغيرات الخارجية على الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تركز الصادرات في المنتجات النفطية. وهذا يعني أن أي تقلب تشهده الأسواق الخارجية، يمكن أن تنتقل آثاره الضارة بشكل مباشر إلى الاقتصاد الليبي، ومن ثم التأثير على الخطط والبرامج التنموية.

وبحساب هذه المعدلات التي يوضحها الجدول (٣) ، نجد أن معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج تعدُّ مرتفعة جداً، حيث بلغ متوسط عام الفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٩) حوالي ٤١,٥٪، وأخذ هذا المعدل في الارتفاع المستمر خلال الألفية الثالثة من ٤٠,١٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٦٢,٤٪ عام ٢٠٠٨. ووصل المتوسط العام خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) إلى حوالي ٥٣٪ بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها ليبيا مع بداية الألفية الجديدة. وبلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨) ٤٨,٩٪.

الجدول (٣)

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية)
خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨) القيمة بالمليون دينار

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي	مُعامل التجارة الخارجية
١٩٩٥	٣٢٢٢,١	١٧٢٨,٥	٤٩٥٠,٦	١٠٦٧٢,٨	٤٦,٤٪
١٩٩٦	٣٥٧٨,٨	١٩١٤,٨	٥٤٩٣,٦	١٢٣٢٧,٣	٤٤,٦٪
١٩٩٧	٣٤٥٥,٦	٢١٣٨,٦	٥٥٩٤,٢	١٣٨٠٠,٥	٤٠,٥٪
١٩٩٨	٢٣٧٤,١	٢٢٠٣,٨	٤٥٧٧,٩	١٢٦١٠,٦	٣٦,٣٪
١٩٩٩	٣٦٨٢,٢	١٩٢٨,٦	٥٦١٠,٨	١٤٠٧٥,٢	٣٩,٩٪
٢٠٠٠	٥٢٢١,٥	١٩١١,٤	٧١٣٢,٩	١٧٧٧٥,٧	٤٠,١٪
٢٠٠١	٥٣٩٤,٠	٢٦٦٠,٤	٨٠٥٣,٥	٢١٦١٨,٦	٣٧,٣٪
٢٠٠٢	١٠١٧٧,٠	٥٥٨٥,٧	١٥٧٦٢,٧	٣٠٣٣٠,٥	٥٢,٠٪

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي	مُعامل التجارة الخارجية
٢٠٠٣	١٤٨٠٦,٦	٥٥٩٧,٨	٢٠٤٠٤,٤	٣٧٣٦٠,٧	٥٤,٦٪
٢٠٠٤	٢٠٨٤٨,٣	٨٢٥٥,٢	٢٩١٠٣,٥	٤٨١٠٥,٣	٦١,٠٪
٢٠٠٥	٣١١٤٨,٠	٧٩٥٣,٥	٣٩١٠١,٥	٦٦٤٥٠,٧	٥٨,٨٪
٢٠٠٦	٣٦٣٣٦,٣	٧٩٣٤,٧	٤٤٢٧١,٠	٨٠٧٢٩,٩	٥٤,٨٪
٢٠٠٧	٤٠٩٧٢,١	٨٥٠١,٤	٤٩٤٧٣,٥	٨٩٢٦٠,٣	٥٥,٤٪
٢٠٠٨	٥٤٧٣٢,٤	١١١٩٥,٢	٦٥٩٢٧,٦	١٠٥٧٢٨,٣	٦٢,٤٪
المتوسط العام خلال الفترة					٤٨,٩٪

المصدر:

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.
- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون ٢٠٠٨.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٩، الربع الثالث ٢٠٠٩.

- **ثانياً- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير)، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد) :**

يُعدُّ الميل المتوسط للتصدير أحد المؤشرات التي تقيس قدرة الاقتصاد على التصدير، وهو يُقاس بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسبة، كلّما دل ذلك على قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير. ونلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) ، أن الميل المتوسط للتصدير بلغ كمتوسط عام خلال الفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٩) ٢٥,٨٪، وبدأ في الارتفاع بشكل واضح إبتداءً من عام ٢٠٠٠، حيث ارتفع من ٢٩,٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥١,٨٪ عام ٢٠٠٨ ليبلغ متوسط عام هذه الفترة حوالي ٣٥٪. ولكن ينبغي ملاحظة أن ارتفاع قدرة الاقتصاد الليبي على التصدير إنما ترجع بشكل أساسي إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، خاصة عندما ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير إبتداءً من عام ٢٠٠٢. وهذا بدوره يعكس وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الليبي بسبب تركز صادراته على النفط الخام، مما يزيد من أثر العوامل الخارجية على عمليات التنمية في الاقتصاد الليبي.

أما الميل المتوسط للإستيراد فيُعدُّ أحد المؤشرات التي يُستدل منها على مدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، وهويقاس بنسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت هذه النسبة، كلَّما دل ذلك على زيادة معدل انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج، بل ذهب بعضهم (١٢) إلى أن الاقتصاد يُعدُّ منكشفاً وبدرجات عالية إذا بلغت هذه النسبة ٢٠٪ أوأكثر، لأن ذلك يعني أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على الخارج في توفير إحتياجاته السلعية المختلفة. كما أن ارتفاع هذا الميل يعني من جهة أخرى زيادة الإنفاق على الواردات، فإذا ارتفعت أسعار الواردات، أدى ذلك إلى زيادة معدل التسرب من دائرة الدخل (١٣) ، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

الجدول (٤)

نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير، والميل المتوسط للإستيراد) خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨ القيمة بالمليون دينار

السنة	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الميل المتوسط للتصدير (٪)	الميل المتوسط للإستيراد (٪)
١٩٩٥	٣٢٢٢,١	١٧٢٨,٥	١٠٦٧٢,٨	٪٣٠,٢	٪١٦,٢
١٩٩٦	٣٥٧٨,٨	١٩١٤,٨	١٢٣٢٧,٣	٪٢٩,١	٪١٥,٥
١٩٩٧	٣٤٥٥,٦	٢١٣٨,٦	١٣٨٠٠,٥	٪٢٥,٠	٪١٥,٥
١٩٩٨	٢٣٧٤,١	٢٢٠٣,٨	١٢٦١٠,٦	٪١٨,٨	٪١٧,٥
١٩٩٩	٣٦٨٢,٢	١٩٢٨,٦	١٤٠٧٥,٢	٪٢٦,٢	٪١٣,٧
٢٠٠٠	٥٢٢١,٥	١٩١١,٤	١٧٧٧٥,٧	٪٢٩,٤	٪١٠,٨
٢٠٠١	٥٣٩٤,٠	٢٦٦٠,٤	٢١٦١٨,٦	٪٢٥,٠	٪١٢,٣
٢٠٠٢	١٠١٧٧,٠	٥٥٨٥,٧	٣٠٣٣٠,٥	٪٣٣,٦	٪١٨,٤
٢٠٠٣	١٤٨٠٦,٦	٥٥٩٧,٨	٣٧٣٦٠,٧	٪٣٩,٦	٪١٥,٠
٢٠٠٤	٢٠٨٤٨,٣	٨٢٥٥,٢	٤٨١٠٥,٣	٪٤٣,٣	٪١٧,٢
٢٠٠٥	٣١١٤٨,٠	٧٩٥٣,٥	٦٦٤٥٠,٧	٪٤٦,٩	٪١٢,٠
٢٠٠٦	٣٦٣٣٦,٣	٧٩٣٤,٧	٨٠٧٢٩,٩	٪٤٥,٠	٪٩,٨
٢٠٠٧	٤٠٩٧٢,١	٨٥٠١,٤	٨٩٢٦٠,٣	٪٤٥,٩	٪٩,٥
٢٠٠٨	٥٤٧٣٢,٤	١١١٩٥,٢	١٠٥٧٢٨,٣	٪٥١,٨	٪١٠,٦
المتوسط العام				٪٣٥	٪١٣,٩

المصدر:

- نفس مصدر الجدول رقم (٣) السابق.
- النسب المئوية تم احتسابها.

وبالرجوع إلى بيانات الجدول (٤)، نلاحظ أن الميل المتوسط للاستيراد بلغ كمتوسط عام خلال الفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٩) ١٥,٧٪، وبدأ هذا الميل في الانخفاض بعد عام ٢٠٠٢ من ١٨,٤٪ إلى ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٨. ويرى الباحث بأن هذا الانخفاض لا يعكس انخفاض الواردات السلعية، بدليل أن قيمة الواردات ارتفعت من ١٩١١,٤ مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١١١٩٥,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٨، وأن هذا الانخفاض راجع أساساً إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٢، وبالتالي زيادة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يشكل مقام معادلة الميل المتوسط للإستيراد.

- **ثالثاً- نسبة إمتصاص الواردات لحصيلة الصادرات:**

تُقاس نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات عن طريق نسبة الواردات إلى الصادرات. وتبين هذه النسبة أثر التغير في حصيلة الصادرات على الواردات، وهذا يعني أن الواردات تعتمد اعتماداً مباشراً على حصيلة الصادرات، فكلما ارتفعت هذه النسبة، كلَّما دل ذلك على أن الواردات تمتص جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات.

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول (٥)، نلاحظ من خلال الفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٩)، أن الواردات تمتص أكثر من ٥٠٪ من حصيلة الصادرات، فقد بلغت أعلى نسبة عام ١٩٩٨، حيث امتصت الواردات حوالي ٩٢,٨٪ من حصيلة الصادرات. وبلغ المتوسط العام خلال هذه الفترة حوالي ٦٣٪، وهي نسبة مرتفعة تدل على زيادة اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج. وبدأت هذه النسبة بالإنخفاض التدريجي بعد عام ،٢٠٠٢ حيث انخفضت هذه النسبة من ٥٤,٩٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠,٥٪ عام ٢٠٠٨، وإن كان هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة انخفاض قيمة الواردات السلعية، وإنما ذلك راجع إلى الارتفاع الكبير الحاصل في أسعار النفط، كما أسلفنا سابقاً. وبشكل عام، نجد أن نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات بلغت كمتوسط عام خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) ٣٤٪، وبلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨) ٤٤,٤٪، وهي نسبة مرتفعة تدل على زيادة درجة انفتاح الاقتصاد الليبي وزيادة تأثره بالعوامل الخارجية.

الجدول (٥)

نسبة إمتصاص الواردات لحصيلة الصادرات خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨) القيمة بالمليون دينار

السنوات	الصادرات	الواردات	الواردات / الصادرات ٪
١٩٩٥	٣٢٢٢,١	١٧٢٨,٦	٪٥٣,٦
١٩٩٦	٣٥٧٨,٨	١٩١٤,٨	٪٥٣,٥
١٩٩٧	٣٤٥٥,٦	٢١٣٨,٦	٪٦١,٩
١٩٩٨	٢٣٧٤,١	٢٢٠٣,٨	٪٩٢,٨
١٩٩٩	٣٦٨٢,٢	١٩٢٨,٦	٪٥٢,٤
٢٠٠٠	٥٢٢١,٥	١٩١١,٤	٪٣٦,٦
٢٠٠١	٥٣٩٤,٠	٢٦٦٠,٤	٪٤٩,٣
٢٠٠٢	١٠١٧٧,٠	٥٥٨٥,٧	٪٥٤,٩
٢٠٠٣	١٤٨٠٦,٦	٥٥٩٧,٨	٪٣٧,٨
٢٠٠٤	٢٠٨٤٨,٣	٨٢٥٥,٢	٪٣٩,٦
٢٠٠٥	٣١١٤٨,٠	٧٩٥٣,٥	٪٢٥,٥
٢٠٠٦	٣٦٣٣٦,٣	٧٩٣٤,٧	٪٢١,٨
٢٠٠٧	٤٠٩٧٢,١	٨٥٠١,٤	٪٢٠,٧
٢٠٠٨	٥٤٧٣٢,٤	١١١٩٥,٢	٪٢٠,٥
المتوسط العام			٪٤٤,٤

المصدر: المصدر نفسه في الجدول (٣) .

- **رابعاً- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في ليبيا:**

١. التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية:

تبين البيانات الواردة في الجدول (٦) أن هناك تركزاً شديداً في الصادرات الليبية، حيث استحوذت مجموعة بلدان أوروبا الغربية على معظم الصادرات الليبية. فقد تراوحت مابين ٧٥,٦٪ كأدنى نسبة عام ٢٠٠٨، و٨٥,٣٪ كأعلى نسبة عام ٢٠٠٠. وبلغت نسبة الصادرات الليبية لهذه المجموعة حوالي ٨٠,١٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الصادرات الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى تركز الصادرات الليبية في النفط الخام، إذ من الطبيعي أن تتجه صادرات النفط الخام إلى هذه الدول المصنعة له.

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لاتجاه الصادرات الليبية، مجموعة البلدان الأسيوية التي شهدت تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفعت نسبة الصادرات الموجهة إليها من ٧,١٪ عام ١٩٩٥، إلى ٨,١٪ عام ٢٠٠٠، ووصلت في نهاية فترة الدراسة إلى ١١,١٪ عام ٢٠٠٨.

كما شهدت الصادرات الليبية إلى مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا تطوراً ملحوظاً بعد عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٩,١٪ في عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب التحسن في العلاقات، وإغلاق عدد من الملفات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الصادرات الليبية إلى مجموعة بلدان أوروبا الشرقية، فقد اتسمت بانخفاض ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت من ٤,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٪ عام ٢٠٠٠، لتواصل انخفاضها إلى ٠,٢٪ عام ٢٠٠٨. ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى بعض العوامل السياسية التي أثرت في العلاقات الاقتصادية، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واتجاه بعض دول أوربا الشرقية إلى العمل بنظام الاقتصاد الحر، وبروز العديد من المشكلات الناجمة عن هذا التحول، مما أدى إلى انخفاض واردات هذه الدول من ليبيا.

وشهدت الصادرات الليبية إلى مجموعة بلدان الدول العربية نوعاً من التذبذب خلال فترة الدراسة، وإن كانت تميل للانخفاض بشكل أكبر، حيث سجل عام ١٩٩٨ أعلى نسبة، إذ بلغت ٧,٤٪، بينما بلغت أدنى نسبة لها ٣٪ عام ٢٠٠٧.

واتسمت الصادرات الليبية إلى مجموعة البلدان الإفريقية بالانخفاض الشديد، حيث لم تتجاوز ١٪ في معظم فترة الدراسة. **ويمكن إرجاع السبب في انخفاض الصادرات الليبية إلى مجموعة البلدان العربية والإفريقية إلى ما يأتي**:

أ. التشابه الكبير في الهياكل الإنتاجية لهذه الدول وغلبة الطابع الإنتاجي الأولي عليها .

ب. ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية وليبيا من جهة، والبلدان الإفريقية وليبيا من جهة أخرى، مثل ضعف شبكة النقل والمواصلات، وتواضع دور المؤسسات المالية العربية والإفريقية في تمويل التبادل التجاري بين هذه البلدان وليبيا.

ت. عدم وجود سياسات تكاملية بين الدول العربية، مع وجود توجهات ومصالح سياسية واقتصادية متضاربة أحياناً، أدى إلى انخفاض حجم التبادل التجاري معها.

ث. تركز الصادرات الليبية في النفط الخام، بينما دول هاتيْن المجموعتيْن، أما دول مصدرة للنفط، أومستهلك ضعيف له.

الجدول (٦)

توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان خلال الفترة (١٩٩٥ ــ ٢٠٠٨) بالمليون دينار

السنة	مجموعة البلدان العربية	٪	مجموعة البلدان الأفريقية	٪	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	٪	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	٪	بلدان شمال ووسط وجنوب أميركا	٪	مجموعة البلدان الآسيوية	٪	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	٪
١٩٩٥	١٩٩,٩	٦,٢	٦,٤	٠,٢	١٤٣,٩	٤,٥	٢٦١٥,٦	٨١,٢	٢٧,٢	٠,٩	٢٢٨,٩	٧,١	–	–
١٩٩٦	١٧٣,٨	٤,٩	٤,٤	٠,١	٣٠٨,٦	٨,٦	٢٨٥٣,٩	٧٩,٧	٩,٤	٠,٢	٢٢٨,٥	٤,٦	–	–
١٩٩٧	٢٣٠,٦	٦,٧	٣,٩	٠,١	٢٥٩,٢	٧,٥	٢٦٨٣,٧	٧٧,٧	١٩,٥	٠,٥	٢٥٨,٧	٧,٥	–	–
١٩٩٨	١٧٥,٢	٧,٤	١١,٥	٠,٥	١١٦,٢	٤,٩	١٩٤٣,٧	٨١,٩	١٣,٤	٠,٥	١١٤,٢	٤,٨	–	–
١٩٩٩	٢١٧,٤	٥,٩	٤٠,٤	١,١	٩٠,٧	٢,٥	٣٠٦٨,٤	٨٣,٣	١٠,٧	٠,٣	٢٥٤,٥	٦,٩	–	–
٢٠٠٠	٢٨٠,٠	٥,٤	–	–	٥١,٩	١,٠	٤٤٥٦,١	٨٥,٣	١١,٣	٠,٢	٤٢٣,١	٨,١	–	–
٢٠٠١	٣٥٦,٧	٦,٦	١٣,٩	٠,٣	١٥٨,٨	٢,٩	٤٣٦٣,٥	٨٠,٩	١٧,٢	٠,٣	٤٨٣,٨	٩,٠	–	–
٢٠٠٢	٦٣٣,٧	٦,٣	٣٧,١	٠,٤	١٥٦,٣	١,٥	٨٣٠١,٨	٨٢,٤	٢٣,١	٠,٢	٩٢٥,٠	٩,٢	–	–
٢٠٠٣	٦٧٧,٧	٤,٦	٢٥,٤	٠,٢	٢٢٢,٥	١,٥	١١٩٥١,٣	٨٠,٧	٥٨,٦	٠,٤	١٨٧١,٢	١٢,٦	–	–

السنة	مجموعة البلدان العربية	٪	مجموعة البلدان الأفريقية	٪	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	٪	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	٪	بلدان شمال ووسط وجنوب أميركا	٪	مجموعة البلدان الآسيوية	٪	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	٪
٢٠٠٤	٨٠٩,٣	٣,٩	٣٥,٦	٠,١	٢٤٤,٠	١,٢	١٦٨٨٧,٣	٨١,٠	٢٩٠,٩	١,٤	٢٥٨١,٢	١٢,٤	–	–
٢٠٠٥	١١٢٣,١	٣,٦	٢٢,٤	٠,١	٢٣٨,٢	٠,٧	٢٣٦٧١,٣	٧٦,٠	١٣٦٣,٤	٤,٤	٤٧١٠,٣	١٥,١	١٩,٣	٠,١
٢٠٠٦	١٢٣٣,٨	٣,٤	٣٢,٩	٠,١	٦٥,٩	٠,٢	٢٨٢٢٠,٠	٧٧,٦	٣١٩٠,٩	٨,٨	٣٥٩٢,٦	٩,٩	–	–
٢٠٠٧	١٢٣٩,٦	٣,٠	٢٦,٥	٠,١	٢٤٨,٦	٠,٦	٣١٧٥٧,٤	٧٧,٥	٤٣٨٠,٣	١٠,٧	٣٣١٩,٧	٨,١	–	–
٢٠٠٨	١٥٨١,٣	٣,٩	٢٠,٩	٠,١	٩٥,٣	٠,٢	٣٠٩١٨,٨	٧٥,٦	٣٧٥٤,٧	٩,١	٤٥٦١,١	١١,١	–	–

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية (أعداد مختلفة) .

٢. التوزيع الجغرافي للواردات الليبية:

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول (٧) ، نلاحظ أن الواردات الليبية أقل تركزاً من الصادرات، بالرغم من أن حوالي نصف هـذه الواردات تأتي مـن مجموعة بلدان أوربا الغربية، التي تمثل المصدر الأساسي للواردات الليبية. فقد بلغت الواردات من هذه المجموعة من الدول حوالي ٥٣,٣٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة. وسجل عام ٢٠٠٧ أدنى نسبة بلغت ٤٢,٨٪، بينما سجل عام ٢٠٠٣ أعلى نسبة بلغت ٦٣,٢٪. ويعود سبب ارتفاع الواردات الليبية من هذه المجموعة من الدول إلى القرب الجغرافي من ناحية، وحاجة السوق الليبي إلى المنتجات الأوروبية، وخاصة من الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية اللازمة

لعملية التنمية من جهة ثانية، حيث تقوم الشركات الأوروبية بتنفيذ معظم مشروعات التنمية(١٤).

وتأتي في المرتبة الثانية، مجموعة البلدان الآسيوية بمتوسط عام بلغ ٢٢,٣٪ خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من أن نسبة الواردات الليبية من هذه المجموعة من الدول تميزت بنوع من الاستقرار حول ٢٠٪ خلال الفترة (١٩٩٥– ٢٠٠٠) ، فإنها انخفضت إلى ١٥,٨٪ عام ٢٠٠١، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بتلك الدول، وتراجع معدلات نموها الاقتصادي، إلا أن هذه النسبة عاودت الارتفاع بعد عام ٢٠٠٢، لتصل إلى ٣٧,٥٪ في نهاية فترة الدراسة.

وشهدت الواردات الليبية من مجموعة البلدان العربية تذبذباً في حدود ضيقة، حيث سجل عام ٢٠٠٧ أدنى نسبة بلغت ٥,٦٪، بينما بلغت أعلى نسبة ١١,٧٪ عام ٢٠٠٣. وبشكل عام، نجد أن الواردات الليبية من الدول العربية مازالت ضئيلة، ولم تصل إلى المستوى المطلوب، وذلك بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية، وبعض التوجهات السياسية المتضاربة.

وباستثناء مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا، ومجموعة بلدان أوربا الشرقية التي سجلت فيها الواردات الليبية أعلى نسبة بلغت ١٣٪ عام ٢٠٠٧، و١٠,٤٪ عام ١٩٩٥ على الترتيب، لم تحظَ الدول الإفريقية واستراليا ونيوزيلندا بأي أهمية تذكر من حيث نسبة الواردات منها.

ويرى الباحث أن ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، خاصة في ظل تركز صادراته في النفط الخام، يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الليبي، وذلك بالنظر إلى الخصائص الأساسية التي يتسم بها الاقتصاد، حيث تشير العديد من الدراسات (١٥) إلى وجود خلل هيكلي لصالح قطاع النفط من حيث حجم الصادرات، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتمويل الخطط التنموية، ولصالح قطاع الخدمات من حيث استيعاب العمالة، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة من حيث حجم الصادرات واستيعاب العمالة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن ليبيا قد تقدمت بطلب لنيل عضوية منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، وهي تحصلت على صفة عضومراقب عام ٢٠٠٤ (١٦) ، وهذا يتطلب من الجانب الليبي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة هيكلة اقتصادها كافة، بما يتماشى ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولاشك في أن ذلك سيدفع بالاقتصاد

الليبي إلى تقديم العديد من التنازلات التي ستؤدي إلى المزيد من الانفتاح وفق قواعد منظمة التجارة العالمية، والتي تهدف إلى التخفيض التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات بهدف تحرير التجارة العالمية، وهذا يتطلب من الاقتصاد الليبي العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد في جميع القطاعات بما يتماشى مع متطلبات التجارة الخارجية.

الجدول (٧)

توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٨) بالمليون دينار

السنة	مجموعة البلدان العربية	%	مجموعة البلدان الأفريقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	%	بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا	%	مجموعة البلدان الأسيوية	%	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	%
١٩٩٥	١٥١,٥	٨,٨	١٠,٦	٠,٦	١٨٠,٣	١٠,٤	٩٢٥,٧	٥٣,٦	٩٤,٠	٥,٤	٣٥٨,٠	٢٠,٧	٨,٦	٠,٥
١٩٩٦	١٦٠,٦	٨,٤	٢,٠	٠,١	١٩٣,٩	١٠,١	١٠٣٧,٥	٥٤,٢	١٣٢,٠	٦,٩	٣٧٩,٩	١٩,٨	٨,٩	٠,٥
١٩٩٧	٢١٥,٥	١٠,١	٢,٠	٠,١	١٧٨,٩	٨,٣	١١٨٤,٢	٥٥,٤	١٢٧,٦	٦,٠	٣٩٣,٤	١٨,٤	٣٧,٠	١,٧
١٩٩٨	١٩٧,٣	٨,٩	٧,٤	٠,٣	١١٤,٦	٥,٣	١٢٦١,٤	٥٧,٣	١٤٧,٥	٦,٧	٣٩١,١	١٧,٧	٨٤,٤	٣,٨
١٩٩٩	١٩٩,٩	١٠,٤	٧,١	٠,٤	١٣٩,٨	٧,٢	١٠٦٩,٩	٥٥,٥	٩٥,٥	٤,٩	٤٠٠,٠	٢٠,٧	١٦,٤	٠,٩
٢٠٠٠	٢٢١,٩	١١,٦	١٢,٢	٠,٦	١١٠,٥	٥,٨	١٠٤٢,٠	٥٤,٥	١٣٨,١	٧,٢	٣٧٥,٦	١٩,٧	١١,١	٠,٦

السنة	مجموعة البلدان العربية	٪	مجموعة البلدان الأفريقية	٪	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	٪	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	٪	بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا	٪	مجموعة البلدان الآسيوية	٪	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	٪
٢٠٠١	٢٧١,٢	١٠,٢	٢٢,٨	٠,٩	١٤٥,٠	٥,٤	١٦٢٥,٥	٦١,١	١٥٤,٧	٥,٨	٤١٩,٣	١٥,٨	٢١,٩	٠,٨
٢٠٠٢	٥٤٣,٩	٩,٧	١٩,٨	٠,٤	٣٥٢,٥	٦,٣	٣١٠٤,٩	٥٥,٦	٤٠٣,٨	٧,٢	١١١٦,٠	٢٠,٠	٤٤,٨	٠,٨
٢٠٠٣	٥٦٧,١	١١,٧	٢٣,٨	٠,٥	٨٣,٩	١,٧	٣٠٦٠,٦	٦٣,٢	١٩٤,٥	٤,٠	٨٩١,٢	١٨,٤	٢١,٤	٠,٤
٢٠٠٤	٥٠٢,٩	٦,١	١٩,٧	٠,٢	١٣١٠,٤	١٥,٩	٣٧٥٤,٨	٤٥,٥	٦١٨,١	٧,٥	٢٠٣٢,٣	٢٤,٦	١٧,٠	٠,٢
٢٠٠٥	٦٨٩,١	٨,٧	٢٣,٦	٠,٣	٤٠٢,٧	٥,١	٤٤٥٨,٢	٥٦,٠	٦١٩,٢	٧,٨	١٧٢٦,٢	٢١,٧	٣٤,٥	٠,٤
٢٠٠٦	٨٩٨,٣	١١,٣	٧,٥	٠,١	٣٧٠,١	٤,٧	٤٠٥٣,٣	٥١,١	٧٥٤,٠	٩,٥	١٨٣١,٦	٢٣,١	١٩,٩	٠,٢
٢٠٠٧	٤٦٩,٩	٥,٦	٨,٢	٠,١	٤١١,٦	٤,٨	٣٦٣٦,٠	٤٢,٨	١١٠٨,٤	١٣,٠	٢٨٥٠,٠	٣٣,٥	١٧,٣	٠,٢
٢٠٠٨	٩٢١,٨	٨,٢	٢٢,٩	٠,٢	٤٠٠,١	٣,٦	٤٨٥٣,٥	٤٣,٤	٧٧٢,٥ ٥	٦,٩	٤١٩٨,٨	٣٧,٥	٢٥,٦	٠,٢

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، أحصائيات التجارة الخارجية (أعداد مختلفة) .

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

من خلال هذه الدراسة، يمكن أن نخلص إلى بعض النتائج المتمثلة فيما يأتي:

١. إن استراتيجية التصنيع في ليبيا كانت تجمع بين سياستيْ الإحلال محل الواردات، وتشجيع الصادرات في آن واحد، وإن كانت تميل بشكل واضح إلى سياسة إحلال الواردات.

٢. يتميز الاقتصاد الليبي بالتركز في صادراته على (النفط الخام) ، الذي لم تنخفض نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات الليبية عن ٩٠٪ طيلة فترة الدراسة، وبلغ متوسط عام هذه الفترة ٩٥,٤٪.

٣. تُساهم الواردات السلعية بأكثر من ٥٠٪ في تغطية الطلب المحلي، حيث بلغ متوسط عام فترة الدراسة ٥٥٪، وهي نسبة مرتفعة تعكس قصور الجهاز الإنتاجي في تغطية الطلب المحلي.

٤. إن الاقتصاد الليبي يُعدُّ من الاقتصادات المنفتحة على الخارج وبمعدلات عالية، كما تبين ذلك من خلال المؤشرات المستخدمة في قياس درجة الانفتاح، **والمتمثلة بما يأتي:**

أ. لم تنخفض نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية) عن ٤٠٪ في معظم فترة الدراسة، وبلغ متوسط عام هذه الفترة حوالي ٤٨,٩٪.

ب. بلغ المتوسط العام لنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير) حوالي ٣٥٪، ١٣,٩٪ على الترتيب خلال فترة الدراسة.

ت. تبين من خلال الدراسة، أن الواردات تمتص حوالي ٤٤,٤٪ من حصيلة الصادرات كمتوسط عام خلال الفترة نفسها.

٤. اتسمت الصادرات الليبية بالتركز الشديد من حيث توزيعها الجغرافي، فقد استأثرت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي على ما نسبته ٨٠,١٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما أظهر التوزيع الجغرافي للواردات حدةً أقل في التركز من الصادرات، حيث بلغت الواردات الليبية من مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ما نسبته ٥٣,٣٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة، وشكلت الواردات من مجموعة البلدان الأسيوية ٢٢,٣٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، وتوزعت باقي النسبة على المناطق الجغرافية الأخرى، وبشكل خاص مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا، ومجموعة بلدان أوربا الشرقية.

ثانياً- التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، يوصي الباحث بما يأتي:

١. العمل المستمر على التخفيف من سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي والقطاع التصديري، وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى القطاعات الإنتاجية.

٢. إعطاء أولويات الاستثمار في القطاع الصناعي للصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وخاصة الصناعات التي تقوم على إنتاج الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وكذلك التوسع في بعض الصناعات القائمة على منتجات القطاع الزراعي، وقطاع الثروة البحرية، بهدف التقليل من الاعتماد على قطاع النفط.

٣. دراسة إمكانية إنشاء بعض الأجهزة والمؤسسات التي تقوم بدعم النشاط التصديري مادياً ومعنوياً.

٤. التركيز على الإنتاج المحلي في تغطية الطلب المحلي، والتقليل من الاعتماد على الواردات وحصرها في السلع والمنتجات التي يعجز الاقتصاد الليبي على إنتاجها محلياً.

الهوامش:

١. يمكن الرجوع إلى، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية (١٩٧٣ – ١٩٧٥)، طرابلس، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

٢. اُنظر في ذلك وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي و الاجتماعي (١٩٧٦ – ١٩٨٠)، طرابلس، ص٢٤٩– ٢٥١.

٣. عبد الله أمحمد شامية، سياسة إحلال الواردات و سياسة تشجيع الصادرات، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي ١٩٩٥، ص ٥٣، ص ٥٨.

٤. صبحي قنوص (و آخرون)، التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ليبيا الثورة في ٢٥ عام (١٩٦٩ – ١٩٩٤)، الطبعة الثانية، ص ٤٠٩.

٥. عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات و قيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي ١٩٩٢، ص ١٧.

٦. محمد أحمد خلف الله ، تطور أسواق النفط والغاز العالمية ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد الثاني – جامعة الفاتح – طرابلس / ليبيا ، ٢٠٠٤ ، ص٦٧.

٧. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الإقتصادية، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨.

٨. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، مجموعة التقارير السنوية المفصلة عن النشاط الصناعي، مركز المعلومات و التوثيق الصناعي، مصراته.

٩. أدى انخفاض الإيرادات النفطية في ليبيا خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى تعثر الجهود التنموية حيث اُلغيت بعض مشاريع التنمية في خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١– ١٩٨٥)، وثم تأجيل بعضها الآخر، وثم التحول من التخطيط الشامل إلى الاعتماد على الميزانيات السنوية في الإنفاق. كما ثم إتباع سياسة انكماشية تمثلت في تقليل حجم الواردات من جهة، والرقابة المشددة على الصرف الأجنبي من جهة أخرى. وقد انعكس كل ذلك على انخفاض العرض الكلي من السلع والبضائع في السوق الليبي، مما أدى إلى بداية ظهور أنشطة الأسواق الموازية للسلع والعملات الأجنبية، خاصة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، مما جعل سعر صرف الدولار في السوق الموازية يرتفع إلى حوالي ثلاث أضعاف السعر الرسمي، وهذا

ما دفع راسمي السياسة النقدية في ليبيا إلى زيادة عرض الدولار في المصارف الليبية للأغراض التجارية والعلاج بسعر أقل بكثير من السوق الموازية بهدف الحد من نشاطها مما أدى إلى تقارب السعرين عام ٢٠٠٣.

١٠. يمكن الإشارة إلى كلمتي الإنكشاف و الإنفتاح كمترادفين تعطيان نفس المعنى للدلالة على أهمية قطاع التجارة الخارجية و مدى حساسية الإقتصاد لكل من الصادرات و الواردات.

١١. عبد الله أمحمد شامية، الصادرات الليبية و دورها في الإقتصاد، دراسة نظرية تطبيقية ١٩٨٠ – ١٩٩٠، مجلة البحوث الإقتصادية، مركز البحوث الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، خريف ١٩٩١، ص ١٣٩.

١٢. د. عبد الله إمحمد شامية، مرجع سابق ص ١٣٩.

١٣. مصطفى عبد الله البوسيفي، التجارة الخارجية و التنمية الصناعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية ١٩٩٩، ص ١٤٩.

١٤. مصطفى عبد الله البوسيفي ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٥٦

١٥. أنظر : د. عبد الله أمحمد شامية ، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات ، والتي نضمها معهد التخطيط خلال الفترة (٣٠ –٣١ / ١/ ٢٠٠٧) طرابلس ليبيا ، ص١٢ – ١٩. أحمد مفتاح الترهوني ، محددات التوظف في قطاعى الصناعة التحويلية، دراسة تطبيقية للفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٠) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد ١٤ ، العدد الأول، بنغازي ليبيا ٢٠٠٣،ص ١٤٣– ١٥٣.

١٦. مصطفى احمد الرطبي، عبد المطلب مفتاح احمد، آثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية (٢٠٠٧/٨/٨) طرابلس ليبيا، ص٦.

المصادر والمراجع:

١. أحمد مفتاح الترهوني، محددات التوظف في قطاع الصناعة التحويلية، دراسة تطبيقية خلال الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٠) ، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد ١٤، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٣.

٢. أمانة التخطيط، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.

٣. صبحي قنوص (وآخرون) ، التحولات السياسية والاقتصادية والإجتماعية، ليبيا الثورة في ٢٥ عام (١٩٦٩ – ١٩٩٤) ، الطبعة الثانية.

٤. عبد الله امحمد شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة ٣٠– ٣١/ ١/ ٢٠٠٧ ، طرابلس، ليبيا .

٥. عبد الله إمحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، دراسة نظرية تطبيقية ١٩٨٠– ١٩٩٠، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي ١٩٩١.

٦. عبد الله إمحمد شامية، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي ١٩٩٠.

٧. عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي، ١٩٩٢.

٨. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الكلي لخطة التنمية، يناير، ٢٠٠٦.

٩. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، مجموعة من التقارير السنوية المفصلة عن النشاط الصناعي، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، (٢٠٠٠، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨،٢٠٠٧) .

١٠. مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية (١٩٦٢– ٢٠٠٠) ، العام ٢٠٠١.

١١. محمد أحمد خاف الله، تطور أسواق النفط والغاز العالمية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة الفاتح، ليبيا، ٢٠٠٤.

١٢. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.
١٣. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.
١٤. مصطفى عبد الله البوسيفي، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية ١٩٩٩.
١٥. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.
١٦. وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية (١٩٧٣– ١٩٧٥) .
١٧. وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والإجتماعي، (١٩٧٦ – ١٩٨٠) .